مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٨٠/١٢/١٩

قراءة فى ملف « قنـــاة الســـويس » الجديدة

لا يمكن ان نسجل فى تاريخنا فقط انه تم الافتتاح الثالث لقناة السويس يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٠ ..

فان ذلك وحده يعنى ان الشـــعب المصرى قد اضاف بصمة أخرى تشهد بقدراته وامكانياته ..

ولكن الامر هنا ابعـــاده مختلفة ..

ان الانجاز العظيم الذى تـــم على ضفاف القناة قبل سبع سنوات .. عبور قواتنا المسلحة .. قـــد تلاه انجازات أخرى عظيمة ..

ايضا مسرحها وميدانها هو : قناة السويس ..

الانجاز العظيم .. له دروس مستفادة وعظيمة ..

□□

□□ ليست القناة مجرد ممر ملاحى دولى ، لعبور قوافل السفن من الشمال الى الجنوب ، وبالعكس ، فالقنـــاة أعظم من ذلك بكثير .. فاذا أخضعنا هذا العمل للتحليل الاقتصادى البحت الذى يقوم على أساس ما يســـمى تحليل [النفقة ـ المنفعة] .. وهو الذى يستند الى حقيقتين أولاهما .. كم تكلفنا .. وكم أنفقنا ؟ وثانيتهما : كم سنستفيد أو نحقق من ربح ؟ ..

اذا أخضعنا هذا العمل الى معيار التكلفة والربح لوجدنا أن القناة الجديدة ـ بهذا المعيار ـ هى اعظم عمـــل اقتصادى على أرض مصر .. فالعمل بلغت تكلفته حوالى ١ر٢ مليار جنيه .. وعائده السنوى يتراوح ما بين ٣٠ ـ ٤٠ ٪ سنويا .. وهو أعلى معدل على الاطلاق يحققـــه استثمار حقيقى .. وانتاجى ..

□□ والذى يتابع خط سير القروض واتفاقيات القروض التى حصل عليهـــا الاقتصاد المصرى خلال السنوات التى بدأت من عام ١٩٧٥ وحتى الان .. سوف يكتشف على الفور ثقة العـــالم الخارجى المقرض لنا من هيئات دولية واقليمية .. ودول وحكومات .. ثقة الجميع فى اقتصاد مصر

.. وليس سرا اننا اذا تاملنـــا سياسة صناديق التمويل العربية ـ كهيئات اقليميـــة ـ فى اقراضـــها لمشروعات التنمية المصرية .. نستطيع ان نستخلص خطا عاما مؤداه أن جميع المشروعات التى تساهم فى تمويلهـــا هذه الصناديق هى مشروعات متعددة مصادر التمويل .. بمعنى ان هـــذه المشروعات تقوم جهات دوليـــة اخرى بتمويل احتياجاتها من النقد الاجنبى .. واكثر من ذلك ـ وهو ما سمعته من المسئولين فى بعض صناديق التنميـــة العربية ـ ان هذه الصناديق ما كانت

لتمويل مشروعا دون أن تعرف مسبقا جهات التمويل الاخرى ..

ومن ثم فهى لم تشترك فى التمويل الا بعد قيام البنك الدولى وهيئاته الاقتصادية فى تمويل هذه المشروعات اساسا .. الامر الذى يشهد بالثقة فى الاقتصاد المصرى .. وقدرته ..

.. واشتركت هيئات التمويل العربية فى تمويل جانب ضئيل للغاية من مشروع تطوير قناة السويس ..

ومع ذلك .. مع هذا الحجم الضئيل والمحدود .. توقفت صناديق التمويل العربيه عن تمويل مشروع القناة وغيره من مشروعات التنمية المصرية التى سبق الاتفاق على تمويلها ..

□□ توقفت صناديق التنمية العربية عن تمويل مشروع القناة .. وعن تقديم القروض الى هذا المشروع والتى سبق الاتفاق عليها معها .. فالصندوق السعودى توقف عن تقديم قرض قيمته ٢٠ر٦ مليون دولار .. والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى .. توقف أيضا عن تقديم قرض القناة ومقداره ١٤ر٨ مليون دولار .. والصندوق الكويتى ١٧ر٦ مليون دولار .. وصندوق أبو ظبى ١٤ر٥ مليون دولار وان كان قد استمر فى الوفاء بهذه الالتزامات ولكن بشىء من التأخير .. والبنك الاسلامى .. وكان قد تم الاتفاق معه على تقديم ٥ ملايين دولار ..

والدرس المستفاد هنا .. مؤداه أن التمويل العربى للتنمية ولمشروع القناة الذى نحتفل بانجازه الان .. قد توقف هذا التمويل ومع ذلك فان الحكومة المصرية لم تترك هذه المشروعات تتوقف ولكنها قررت ونفذت على وجه السرعة تدبير جميع الاموال اللازمة لهذه المشروعات لتعويض ما أوقفت الصناديق العربية صرفه رغم التزاماتها السابقة فى هذا الشأن ..

□□ وأخطر من هذا .. أننا قد نجحنا فى تنفيذ مشروع القناة الثانية .. وانتهى العمل فيه بالفعل .. وبدأت القناة الجديدة تستقبل الناقلات العملاقة

والسؤال الان .. ؟

من المستفيد الاكبر من المرور فى قناة السويس

عصام رفعت